

الماله فانفع ما قبلها في الوصول لها باب الالف نحو مفرق وقري وعزري  
ومثل كل واحد في نحو هذه الشيخ ابي الطيب في هذا ان الوقف على الالف  
الاصليه ولا يصح بوضع نفسه من غيره فاداروقف على الالف الاصليه  
زجعتنا الاماله ان الوقف لانه ناس على اصله وعزري ان الوقف عليه لم يجره  
والكتابان بالاماله وكلاهما في موضع يصعد غير ان الطيب يقول ما كان  
في موضع يصعد الوقف عليه بالفتح لا بالوقف على الفال عوض من التنوين  
وما كان في موضع خفض وضع وقف على الالف الاصليه اذ لا يجوز من  
التنوين في حال الرفع والخفض فيميل جديد لاهل الاماله وفتح لاهل الفتح  
وهذا ذهبنا انما يلقى بقراءة ان عمر ولاه بجره وقد ذهب المصنفين  
ان الوقف في موضع النصب على الالف التي هي عوض من التنوين في موضع الخفض  
والرفع على الالف الاصليه نعم ان الوقف لان عمر وعلى قري ظاهره ما لا  
وعلى قري محصنه بالاماله لان الاول في موضع نصب والثاني في موضع  
خفض ولا يصح ذلك على قراه حمزه والكتابان لا يفتحا كوفيان ويذهب الكوفيان  
من التغيير الوقف على الفال اصح لجميع الوجوه وانما ينداول هذا الماورد  
عند عدم الروايه فانما ان روينا روايه ومحتسبان العمل على هذا والقياس  
وهذا الذي ذكرنا من ذهب المصنفين هو وجه القياس لكن الذي قرأته  
به على الشيخ ان الطيب هو جار على مدعي الكوفيين وقد قال بعض المصنفين  
ايضا فالوقف في جميعه على الالف الاصليه قد يفتق لان عمر وحمزه له  
والكتابان فيهما فيه رايا الاماله ولو شرب اللغز وما ليس فيه رايا الاماله  
لم يجره والكتابان ولو تركنا القياس لوقفنا لان عمر وحمزه في موضع النصب  
مخوقري ظاهره بالفتح لكن تمنع من ذلك مثل القراءه وعدم الروايه وثبات

هذا الكلام  
في المتن

الوقف

التي في السواد وهو شئ مثل نظر ابي بكر بالنصب مكره فاعلم **في هذا الكتاب**  
الوقف على كلتا الجنسين قد انقل القراءه الكلام عليه نعم ان ترد الالف  
للاصول فتقول ان كلنا في ذهب الكوفيين اليها الفتنه في موضع  
قوله حمزه والكتابان في الوقف بالفتح وقد جعل المصنفين الكتابان في الوقف  
كلتا الفتنه فليس لنا ان يخرج من اصولهما لا ترى ان حمزه انما قرأه  
والاجام بالخفض ولا يات بالنصب في الماورد **باب** في كتابه  
الروايه بالمدعيه والاول الاوجه المذكوره حمزه في مدعيه الكوفيين  
قراه على ما يجوز عند اصحابه مع نقله ذلك عن ابنه وفي ذلك دليل على  
جره على ما ذهب اليه في العربية **باب** في كتابه في مدعيه الكوفيين  
لانه مصري امام المصنفين وهو المصنف في كتابه ان الله الف تانيه  
وانما انقل عنه ذكره وبما انك التاخذ منه ببدله من الروايه واصحابه  
عندهم كلوي ولا يجوز ان يقرأ على الاماله او كلامه لان بين  
الالف والكسره في كتابه فربما والقياس كلامه من هذا قوله انما  
طغى لما فاق الوقف على طغى حمزه والكتابان بالايه وان كان يقال طغوت  
وطغوا وطغوا لان في اما لهما في غير هذا الموضع وليلا على ايها  
على لغة من قال طغيت فغيري لصاحبه الذي عدم المصنف فيه بجره ما قد  
بعد المصنف في كل تلك اللغه فذاك **باب** في المدعيه في الوقف  
قال الكتابان يسبل الضم وقد كان يفتحها في الاصل وحمزه يسبل الراء  
وباني حمزه سقاة من المصنف والالف المدعيه الغير المدعيه وقد  
ذكرنا الوقف على راى حمزه **باب** في الوقف على الالف بالاسم  
الجل كسيرة بعدها نحو النار والحجار فالذي امال خطاه وجره ورايو

قوله

Copyrighted material